

Distr.: General
5 December 2019
Arabic
Original: English



الدورة الرابعة والسبعون
البند ٢٠ (ج) من جدول الأعمال

العولمة والترابط: الثقافة والتنمية المستدامة

تقرير اللجنة الثانية*

المقرر: السيد دايفيد موليت ليند (غواتيمالا)

أولا - مقدمة

١ - أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٢٠ (انظر A/74/382، الفقرة ٢). وُتِّ في البند الفرعي (ج) في الجلستين ٢٣ و ٢٥ المعقودتين في ٢١ و ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩. ويرد سردٌ لوقائع نظر اللجنة في هذا البند الفرعي في المحضرين الموجزين ذوي الصلة^(١).

ثانيا - النظر في مشروعَي القرارين A/C.2/74/L.17 و A/C.2/74/L.51

٢ - في الجلسة ٢٣ المعقودة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، عرضت المراقبة عن دولة فلسطين، باسم الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، وبمراعاة أحكام قرار الجمعية العامة ٥/٧٣ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ أيضا، مشروعَ قرار معنون "الثقافة والتنمية المستدامة" (A/C.2/74/L.17).

٣ - وفي الجلسة ٢٥ المعقودة في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار معنون "الثقافة والتنمية المستدامة" (A/C.2/74/L.51)، مقدم من نائبة رئيس اللجنة، جوليانا أنجيلوفا (بلغاريا)، بناء على مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/74/L.17.

* يصدر تقرير اللجنة بشأن هذا البند في خمسة أجزاء تحت الرموز A/74/382 و A/74/382/Add.1 و A/74/382/Add.2 و A/74/382/Add.3 و A/74/382/Add.4.

(١) A/C.2/74/SR.23 و A/C.2/74/SR.25.



- ٤ - وفي الجلسة نفسها، أُبلغت اللجنة بأن مشروع القرار A/C.2/74/L.51 لا تترتب عليه أي آثار في الميزانية البرنامجية.
- ٥ - وفي الجلسة نفسها أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/74/L.51 (انظر الفقرة ٨).
- ٦ - وفي الجلسة ٢٥ أيضا، وعقب اعتماد مشروع القرار، أدلى ببيان مراقب عن الاتحاد الأوروبي، باسم الدول الأعضاء فيه أيضا، وألبانيا، والبوسنة والهرسك، وجورجيا، والجزيل الأسود، ومقدونيا الشمالية، وجمهورية مولدوفا، وصربيا، وأوكرانيا، وممثل الولايات المتحدة الأمريكية.
- ٧ - وبالنظر إلى اعتماد مشروع القرار A/C.2/74/L.51، سُحب مشروع القرار A/C.2/74/L.17 من قبل مقدّميه.

ثالثاً - توصية اللجنة الثانية

٨ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

الثقافة والتنمية المستدامة

إن الجمعية العامة،

إذ تسترشد بالمقاصد والمبادئ المحسدة في ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ تشير إلى قراراتها ١٨٧/٤١ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ و ١٥٨/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ و ١٧٩/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ و ١٩٧/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ و ١٨٤/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ و ١٩٢/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٢٤٩/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ١٦٦/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٢٠٨/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ المتعلقة بالثقافة والتنمية وإلى القرار ٢٨٨/٦٦ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢، المعنون "المستقبل الذي نصل إليه"، وإلى القرارات ٢٢٣/٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٣٠/٦٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ و ٢١٤/٧٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ و ٢٢٩/٧٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ بشأن الثقافة والتنمية المستدامة،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفرضي إلى التحول، وإذ تؤكد من جديد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنقذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد أيضاً اتفاق باريس^(١)، وبدء نفاذه في وقت مبكر، وإذ تشجع جميع الأطراف في الاتفاق على تنفيذه بشكل كامل، وإذ تشجع أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ^(٢) التي لم تودع بعد صكوك التصديق عليها أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها، حسب الاقتضاء، على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن،

وإذ ترحب بانعقاد قمة العمل المناخي لعام ٢٠١٩ بدعوة من الأمين العام في ٢٣ أيلول/سبتمبر، وإذ تحيط علماً بالمبادرات والالتزامات المتعددة الشركاء المقدمة أثناء القمة، وإذ تحيط علماً أيضاً بمؤتمر قمة الشباب المعني بالمناخ الذي عقد في ٢١ أيلول/سبتمبر،

(١) المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، انظر 1/CP.21، المقرر 1/CP.21.

(٢) United Nations, Treaty Series, vol. 1771, No. 30822.

وإذ تؤكد من جديد قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمها وتكملها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتمهية بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ ترحب بالخطة الحضرية الجديدة المعتمدة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) الذي عقد في كيتو، إكوادور، في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦^(٣)، وإذ تدعو إلى تنفيذها الكامل والفعال وفي الوقت المناسب على جميع المستويات، وإذ تعيد التأكيد على أن الثقافة والتنوع الثقافي من مصادر إثراء الجنس البشري، وأنها يُسهمان إسهاماً كبيراً في التنمية المستدامة للمدن والمستوطنات البشرية والمواطنين، وفي تمكينهم من القيام بدور فعال وفريد في مبادرات التنمية،

وإذ تشير إلى أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ اعترفت، في جملة أمور، بالتنوع الطبيعي والثقافي للعالم وأقرت بأن الثقافات والحضارات يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة وأنها من عناصرها التمكينية الأساسية،

وإذ تشير أيضاً إلى اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي لعام ٢٠٠٥^(٤)، وكذلك الاتفاقيات الدولية الأخرى لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة التي تقر بالتنوع الثقافي والتنمية الاقتصادية المستدامة^(٥)،

وإذ تسلّم بأن الثقافة عنصر أساسي للتنمية البشرية وتعبير عن هوية الفرد والمجتمع ومصدر لابتكاراتهم وإبداعهم وهي عامل هام في الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر يساعد على تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتولي البلدان زمام عمليات التنمية،

وإذ تسلّم أيضاً بالأهمية المتزايدة للبيئة الرقمية في نشر المضامين الثقافية والإبداعية،

وإذ تسلّم كذلك بأهمية احترام وتفهم التنوع الثقافي في جميع أرجاء العالم والعمل سوياً بدلاً من التصادم، وبأهمية تعزيز التفاهم والحوار بين الثقافات، والاستماع والتعلم المتبادلين، وأخلاقيات المواطنة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تشير إلى قرارها ١٣٠/٧٣ المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ بشأن إعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية، وإذ تدرك الأهمية التي تعلقها تلك البلدان على

(٣) القرار ٢٥٦/٧١، المرفق.

(٤) United Nations, *Treaty Series*, vol. 2440, No. 43977.

(٥) اتفاقية حماية الملكية الثقافية في حالة نشوب نزاع مسلح لعام ١٩٥٤ (United Nations, *Treaty Series*, vol. 249, No. 3511)؛ والاتفاقية الخاصة بالوسائل التي تستخدم لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة لعام ١٩٧٠ (United Nations, *Treaty Series*, vol. 823, No. 11806)؛ والاتفاقية المتعلقة بحماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي لعام ١٩٧٢ (United Nations, *Treaty Series*, vol. 1037, No. 15511)؛ واتفاقية حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه لعام ٢٠٠١ (United Nations, *Treaty Series*, vol. 2562, No. 45694)؛ واتفاقية حماية التراث الثقافي غير المادي لعام ٢٠٠٣ (United Nations, *Treaty Series*, vol. 2368, No. 42671).

إعادة الممتلكات الثقافية التي تعتبرها ذات قيمة روحية وتاريخية وثقافية أساسية، وإذ تعرب عن بالغ القلق من أن الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية لا يزال قائما ومن الضر الذي يلحقه ذلك بالتراث الثقافي للأمم،

وإذ تشير أيضا إلى اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧^(٦)، وإلى دعوته الدول إلى أن تسعى إلى إتاحة الوصول إلى ما في حوزتها من الأشياء الخاصة بالطقوس ورفات الموتى و/أو استعادتها من خلال آليات منصفة وشفافة وفعالة توضع بالاتفاق مع الشعوب الأصلية المعنية،

وإذ تشير كذلك إلى المبادئ الواردة في الإعلان العالمي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة المتعلق بالتنوع الثقافي^(٧)، وإذ تقر بأن التنوع الثقافي مصدر إثراء للجنس البشري وعنصر يسهم إسهاما كبيرا في تنمية المجتمعات المحلية والشعوب والأمم على نحو مستدام، مما يدعم قدرتها على أداء دور فعال وفريد في مبادرات التنمية،

وإذ تسلّم بأهمية تعدد اللغات باعتباره وسيلة لتعزيز تنوع اللغات والثقافات وحمايته والمحافظة عليه عالميا، وبأن تعدد اللغات الحقيقي يعزز الوحدة في ظل التنوع والتفاهم الدولي، وإذ تسلّم أيضا بما للتواصل باللغة الأصلية لشعوب العالم من أهمية بالنسبة لهذه الشعوب،

وإذ تشير إلى قرارها ١٧٨/٢١ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ الذي أعلنت فيه السنة التي تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ سنة دولية للغات الشعوب الأصلية، لتوجيه الانتباه إلى الخسارة الحرجة للغات الشعوب الأصلية والحاجة الملحة إلى الحفاظ على لغات الشعوب الأصلية وإحيائها وتعزيزها،

وإذ تحيط علما بالمؤتمر الدولي الرابع بشأن موضوع "الحفاظ على لغات العالم وتنمية التنوع اللغوي في الفضاء الإلكتروني: السياق والسياسة والممارسة" الذي عقد برعاية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في ياكوتسك، الاتحاد الروسي، في الفترة من ١ إلى ٥ تموز/يوليه ٢٠١٩،

وإذ تشير إلى الشواغل المعرب عنها في إعلان ومنهاج عمل بيجين^(٨) بشأن نقص تمثيل المرأة في مواقع صنع القرارات في مجال الثقافة، مما يحول دون تمكنها من التأثير بشكل كبير في مجال الثقافة والتنمية،

وإذ تشير أيضا إلى أهمية تشجيع الثقافات الوطنية والإبداع الفني بجميع أشكاله والتعاون الثقافي الدولي والإقليمي، وإذ تعيد التأكيد في هذا الصدد على أهمية تعزيز الجهود الوطنية والآليات الإقليمية والدولية للتعاون في مجال الأنشطة الثقافية والإبداع الفني، وإذ تسلّم بأن احترام التعددية الثقافية، حسب تعريفها في الإعلان العالمي المتعلق بالتنوع الثقافي، ممثلا في سياسات لإدماج جميع المواطنين ومشاركتهم تضمن التلاحم الاجتماعي وحيوية المجتمع المدني واستتباب السلام، يعزز التنمية الثقافية ويسهم في التنمية المستدامة،

(٦) القرار ٢٩٥/٦١، المرفق.

(٧) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، سجلات المؤتمر العام، الدورة الحادية والثلاثون، باريس، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر - ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، المجلد الأول والتصويب، القرارات، الفرع الخامس، القرار ٢٥، المرفق الأول.

(٨) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

وإذ تسلم بالصلات القائمة بين التنوع الثقافي والتنوع البيولوجي وبالإسهام الإيجابي للمعارف التقليدية المحلية والمعارف التقليدية للشعوب الأصلية في التصدي للتحديات البيئية بطريقة مستدامة،

وإذ تشير إلى خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة ٢٠١٧-٢٠٣٠^(٩)، وإذ تسلم بأن في العديد من المناطق، تكتسي الغابات قيمة ثقافية وروحية هامة،

وإذ تحيط علما بالإعلان الذي اعتمد في فلورنسا، بإيطاليا، في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ في منتدى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة العالمي الثالث المعني بالثقافة والصناعات الثقافية، وبنائج هانغجو، التي اعتمدت في المؤتمر المعني "بالثقافة من أجل مدن مستدامة"، الذي عقد في هانغجو، بالصين، في الفترة من ١٠ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وإعلان بالي، الذي اعتمد في المنتدى الثقافي العالمي الثاني الذي عقد في بالي، إندونيسيا، في الفترة من ١٠ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وبالتقرير العالمي عن الثقافة من أجل التنمية الحضرية المستدامة، الذي أصدرته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ بعنوان *الثقافة: المستقبل الحضري*، وبالاستراتيجية الجديدة لدمج الثقافة والإبداع في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي اعتمدت في الاجتماع السنوي الحادي عشر لشبكة المدن الإبداعية، الذي عقد في إينغيان - لي - بان، فرنسا، في الفترة من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/يوليه ٢٠١٧، وبالاجتماع السنوي الثاني عشر لشبكة المدن الإبداعية، الذي عقد في كراكوف وكاتوفيتشي، بولندا، في الفترة من ١٢ إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٨، وبالاجتماع السنوي الثالث عشر لشبكة المدن الإبداعية، الذي عقد في فابريانو، إيطاليا، في الفترة من ١٠ إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٩، وبمناقشاته حول دور الثقافة في مجالات التنمية كافة، بما في ذلك التعليم وريادة الأعمال والابتكار والشمول والاستدامة البيئية،

وإذ تسلم بدور المتاحف كجهات شريكة بالغة الأهمية في حماية الثقافة وتعزيزها، بدءا من صون التراث العالمي إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، ولا سيما من خلال الجهود التي تبذلها في مجالات الحفظ والبحوث والاتصال والتثقيف،

وإذ تسلم أيضا بأن الثقافة في الميدان الدبلوماسي لا تزال عنصرا هاما في تعزيز العلاقات الدولية،

وإذ تجدد التزامها بعدم ترك أي أحد خلف الركب، وإذ تعيد تأكيد التسليم بأن كرامة شخص الإنسان أمر أساسي، والرغبة في أن تتحقق الأهداف والغايات لجميع الأمم والشعوب وجميع الشرائح الاجتماعية، وإذ تعيد الالتزام بأن يكون المسعى هو الوصول أولا إلى من هم أكثر تأخرا عن الركب،

١ - **تحيط علما** بمذكرة الأمين العام التي يحيل بها تقرير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة^(١٠)،

٢ - **تعيد تأكيد** الدور الذي تؤديه الثقافة بوصفها عاملا مساعدا على تحقيق التنمية المستدامة بمنح الشعوب والمجتمعات المحلية إحساسا قويا بالهوية والتماسك الاجتماعي ويزيد من فعالية واستدامة السياسات والتدابير الإنمائية على جميع المستويات، وتشدد في هذا الصدد على أن السياسات المراعية للسياقات الثقافية يمكن أن تحقق نتائج إنمائية أفضل تشمل الجميع وتتسم بالاستدامة والإنصاف؛

(٩) انظر القرار ٧١/٢٨٥.

(١٠) A/74/286.

٣ - تسلم بتأثير الثقافة بوصفها قوة دافعة للتنمية المستدامة تسهم في تعزيز الشمول الاجتماعي وإيجاد قطاع اقتصادي قوي وقابل للاستمرار، عن طريق توليد الدخل وتوفير فرص عمل لائقة ومعالجة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للفقر من خلال التراث الثقافي، بما يشمل حمايته وحفظه، والقطاعات الثقافية الإبداعية، مع توفير حلول ابتكارية وفعالة للمسائل الشاملة من قبيل التعليم والصحة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والتكنولوجيا والبيئة؛

٤ - تؤكد على الإسهام المهم للثقافة في الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وفي تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(١١)، فضلا عن الأهداف الإنمائية المنفق عليها دوليا، وتقر في هذا الصدد بأن:

(أ) الثقافة تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة للجميع نظرا إلى أن حفظ التراث الثقافي والقطاعات الثقافية والإبداعية والسياحة الثقافية المستدامة والهياكل الأساسية الثقافية، بما يشمل تجديد المناطق الحضرية، يمكن أن تشكل مصدرا لتوليد الدخل وإيجاد فرص العمل وتوفير عمل لائق للجميع، بما في ذلك على مستوى المجتمعات المحلية، مما يؤدي بالتالي إلى تحسين الظروف المعيشية وتعزيز النمو الاقتصادي في المجتمعات المحلية، والإسهام في تمكين الأفراد؛

(ب) الثقافة تسهم في تحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة للجميع، بما في ذلك المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية، مع احترام التنوع الثقافي وحماية التراث الثقافي والطبيعي والنهوض بالمؤسسات الثقافية وتعزيز القطاعات الثقافية والإبداعية، في السياقات الحضرية والريفية؛

(ج) الثقافة تسهم في تحقيق الاستدامة البيئية، لأن حماية التنوع الثقافي والتنوع البيولوجي والتراث الطبيعي لها أهمية لتحقيق التنمية المستدامة، وأن دعم النظم التقليدية لحماية البيئة وإدارة الموارد يمكن أن يسهما في زيادة استدامة النظم الإيكولوجية المشهقة والحفاظ على التنوع البيولوجي وحفظه واستخدامه على نحو مستدام وتفاذي تدهور الأراضي والتعامل مع تغير المناخ؛

٥ - تؤكد من جديد أن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق بمنأى عن السلام والأمن، وأن انعدام التنمية المستدامة يعرض للخطر استتباب السلام والأمن، وتعترف بأن الثقافة يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة بتشكيل مورد قيم لتمكين المجتمعات المحلية من المشاركة الكاملة في الحياة الاجتماعية والثقافية، وتيسير الحوكمة الشاملة للجميع، والحوار على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، والإسهام في منع نشوب النزاعات وتسويتها، وفي المصالحة والتعافي واكتساب القدرة على الصمود؛

٦ - تجدد تأكيد التزامها باحتضان التنوع في المدن والمستوطنات البشرية، وتعزيز التماسك الاجتماعي، والحوار فيما بين الثقافات، والتفاهم والتسامح والاحترام المتبادل، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والابتكار، وريادة الأعمال، والشمولية، وهوية الناس كافة، بمن فيهم الذين يعيشون ظروفًا هشة، وسلامتهم وكرامتهم، وكذلك تعزيز الصلاحية للعيش، وإقامة اقتصاد حضري نابض بالحياة، واتباع الخطوات اللازمة لكفالة تعزيز المؤسسات المحلية للتعديدية والتعايش السلمي في مجتمعات متزايدة التنوع والتعدد الثقافي؛

- ٧ - **تسليم** بضرورة وضع الثقافة في الاعتبار لدى تشجيع وتطبيق أنماط جديدة مستدامة للاستهلاك والإنتاج تسهم في الاستخدام المسؤول للموارد وتعالج الآثار السلبية لتغير المناخ؛
- ٨ - **تقرر** بأن التعليم الجيد والتعليم غير النظامي والتعلم مدى الحياة تربيهم الثقافة، بما تنقله من قيم مشتركة ومعارف ومهارات، وتقر أيضا بأن تعليم الفنون يمكن أن يسهم إسهاما مباشرا في التحول البناء للنظم التعليمية بحيث تلبى احتياجات المتعلمين في هذا العالم الذي يتغير بسرعة وتلبي الحاجة إلى القوى العاملة المبدعة والقادرة على التكيف^(١٢)؛
- ٩ - **تدعو** إلى تعزيز التعليم لحماية الأماكن الطبيعية وأماكن الذاكرة التي يلزم وجودها للتعبير عن التراث الثقافي غير المادي؛
- ١٠ - **تذكر** بإدراج عدة أهداف في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تعكس مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، وتذكر أيضا بأن أهداف وغايات التنمية المستدامة هي أهداف وغايات متكاملة وغير قابلة للتجزئة وتوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وفي هذا الصدد، تتطلع إلى تحقيقها، بناء على النتائج والآثار الإيجابية للبرامج التي تستخدم الثقافة بوصفها عاملا مساعدا على تحقيق التنمية المستدامة؛
- ١١ - **ترحب** بالجهود والمبادرات التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، بصفتها وكالة الأمم المتحدة المكلفة بشؤون الثقافة، لتعزيز وقياس أثر الثقافة الكفيل بالتغيير على تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛
- ١٢ - **تقرر** النظر، حسب الاقتضاء، في مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة في إطار متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛
- ١٣ - **تحيط علما مع التقدير** بالمناسبة الرفيعة المستوى بشأن الثقافة والتنمية المستدامة التي عقدها رئيس الجمعية العامة، في أيار/مايو ٢٠١٩، بمناسبة اليوم العالمي للتنوع الثقافي من أجل الحوار والتنمية، عملا بالقرار ٧٢/٢٢٩؛
- ١٤ - **ترحب** بعقد منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة منتدى وزراء الثقافة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، حول موضوع "الثقافة والسياسة العامة من أجل التنمية المستدامة"، وهو أول منتدى من نوعه يعقد منذ ٢١ عاماً، ويركز على مساهمة الثقافة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وعلى الصلات التي تربطها بالتعليم والتحول الاجتماعي والعمالة والبيئة؛
- ١٥ - **تتطلع** إلى إطلاق التحالف الدولي المتعدد الشركاء بشأن الطبيعة والثقافة في عام ٢٠٢٠ في الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، والذي يهدف إلى تعزيز التعاون الدولي بشأن الروابط بين التنوع البيولوجي والتنوع الثقافي من أجل تحقيق رؤية عام ٢٠٥٠ للتنوع البيولوجي وهي أن يعيش البشر في وئام مع الطبيعة؛

(١٢) كما جاء في تمهيد وثيقة نتائج المؤتمر العالمي الثاني عن تعليم الفنون، الذي عقد في سول في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٠، وهي جدول أعمال سول: أهداف تنمية تعليم الفنون.

١٦ - **تدعو** جميع البلدان، فضلا عن الهيئات الحكومية الدولية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ضمن الولايات المنوطة بها وفي حدود مواردها، والمنظمات غير الحكومية المعنية وسائر أصحاب المصلحة ذوي الصلة إلى القيام بما يلي:

(أ) توعية الجمهور بأهمية التنوع الثقافي للتنمية المستدامة، وإشاعة قيمته الإيجابية من خلال وسيلتي التعليم والإعلام؛

(ب) ضمان إدماج الثقافة وتعميم مراعاتها على نحو أوضح وأكثر فعالية في سياسات واستراتيجيات التنمية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية على جميع المستويات؛

(ج) ضمان قدرة النساء والرجال على الوصول على قدم المساواة إلى الحياة الثقافية وعملية صنع القرارات في المجال الثقافي والمشاركة والإسهام فيهما، والالتزام كذلك بوضع سياسات وبرامج ثقافية تتضمن منظورا جنسانيا على كل من الصعيد المحلي والوطني والدولي بهدف تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات؛

(د) إجراء حوار مناسب بين الثقافات وتنفيذ برامج للتعاون والتنوع الثقافي ينخرط من خلالها الشباب في مجتمع متعدد الثقافات، ويشاركون في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ويحققون نتائج تعليمية أفضل، ويكتسبون مجموعة أوسع وأكثر تنوعاً من المهارات والكفاءات؛

(هـ) تشجيع بناء القدرات، حيثما يقتضي الأمر، على جميع المستويات، من أجل بناء قطاعات ثقافية وإبداعية تتسم بالحيوية، خصوصا عن طريق تشجيع الإبداع والابتكار وزيادة الأعمال ودعم بناء مؤسسات ثقافية وقطاعات ثقافية وإبداعية، وتوفير التدريب التقني والمهني للمهنيين العاملين في مجال الثقافة، وزيادة فرص العمل في القطاعات الثقافية والإبداعية تحقيقا للنمو والتنمية المطردتين والشاملتين والمنصفين على الصعيد الاقتصادي؛

(و) العمل بنشاط لدعم ظهور أسواق محلية للسلع والخدمات الثقافية وتيسير وصول هذه السلع والخدمات إلى الأسواق الدولية على نحو فعال ومشروع، مع مراعاة نطاق الإنتاج والاستهلاك الثقافيين الأخذ في التوسع ومراعاة الدول الأطراف في اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي لأحكام تلك الاتفاقية^(٤)؛

(ز) تعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي في البيئة الرقمية وإمكانية الوصول إليها؛

(ح) صون وحفظ المعارف التقليدية المحلية والمعارف التقليدية للشعوب الأصلية والممارسات المجتمعية لأشكال الإدارة البيئية التي تشكل أمثلة قيمة للثقافة كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز التآزر بين العلم الحديث والتكنولوجيا والمعارف المحلية ومعارف الشعوب الأصلية وممارساتها وابتكاراتها؛

(ط) تسريع الجهود من أجل حماية التراث الثقافي والطبيعي من النوازل الجوية، وارتفاع مستوى سطح البحر، والتصحر، وغيرها من التهديدات التي تفاقمت بسبب تغير المناخ، مما يهدد سلامة ذلك التراث والحفاظ عليه للأجيال الحالية والمقبلة؛

(ي) تعزيز الوعي العالمي بالصلات القائمة بين التنوع الثقافي والتنوع البيولوجي، بطرق منها حماية الموارد البيولوجية وحفظها وتشجيع الاستخدام التقليدي لها وفقا للممارسات الثقافية التقليدية، باعتبار ذلك عنصرا مهما في نهج شامل إزاء التنمية المستدامة؛

(ك) دعم الأطر القانونية الوطنية والسياسات الوطنية لحماية وحفظ التراث الثقافي والممتلكات الثقافية، مع تشجيع المبادرات الرامية إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، وإلى إعادة تلك الممتلكات، وفقا للتشريعات الوطنية والأطر القانونية الدولية الواجبة التطبيق؛

(ل) دعم الأطر والسياسات القانونية الوطنية للتمكين من أن توفر حقوق الملكية الفكرية سبل العيش للمشاركين في الإبداع الثقافي، بوسائل منها تعزيز التعاون الدولي على منع الاستيلاء على الأعمال الإبداعية؛

(م) السعي لإتاحة الوصول إلى ما في حوزتها من الأشياء الخاصة بالطقوس ورفات الموتى و/أو استعادتها من خلال آليات منصفة وشفافة وفعالة توضع بالاتفاق مع الشعوب الأصلية المعنية؛

(ن) الإشارة في سياق السعي لتحقيق هذه الأهداف إلى أن الآليات الابتكارية للتمويل، العامة والخاصة، يمكن أن تسهم إسهاما إيجابيا في مساعدة البلدان النامية على تعبئة موارد إضافية للتنمية على أساس مستقر وطوعي ويمكن التنبؤ به، وإعادة التأكيد على ضرورة أن تكون هذه الآليات الطوعية فعالة وأن تهدف إلى تعبئة موارد تتسم بالاستقرار ويمكن التنبؤ بها وأن تكون مكتملة لمصادر التمويل التقليدية لا بديلا عنها وأن يتم صرف مواردها وفقا لأولويات البلدان النامية دون أن يثقل كاهل هذه البلدان بأعباء لا مبرر لها؛

(س) تعبئة الثقافة كوسيلة لتعزيز التسامح والتفاهم المتبادل والسلام والمصالحة، في سياق عمليات منع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام؛

١٧ - **تعرب عن بالغ قلقها** من ازدياد استهداف الممتلكات الثقافية، بما فيها المواقع الدينية والأضرحة والجبانات والممتلكات الأخرى، باعتداءات إرهابية وأعمال تخريبية تسفر في كثير من الأحيان عن إتلافها أو سرقتها أو تدميرها تدميرا تاما، وتدين هذه الاعتداءات؛

١٨ - **تشجع** جميع البلدان والهيئات الحكومية الدولية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء وفي حدود الولايات المنوطة بها حاليا، والمنظمات غير الحكومية المعنية وسائر أصحاب المصلحة ذوي الصلة على تعزيز التعاون الدولي دعما للجهود التي تبذلها البلدان النامية في سبيل تنمية وتعزيز القطاعات الثقافية والإبداعية والسياحة الثقافية والمشاريع البالغة الصغر المتصلة بالثقافة، ومساعدة تلك البلدان في تطوير الهياكل الأساسية الضرورية وتنمية المهارات اللازمة، وفي إيجاد التعامل مع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وفي الحصول على التكنولوجيات الجديدة بشروط متفق عليها بصورة متبادلة؛

١٩ - **تشجع** المبادرات الرامية إلى تعزيز اتفاقات وشبكات التعاون الثقافي على الصعيد الإقليمي لتبادل المعارف والمعلومات في مجال التنمية المستدامة؛

٢٠ - **تشجع** البرامج التي تسهل حصول الفنانين والمهنيين العاملين في مجال الثقافة على المزايا الاجتماعية والحقوق الاقتصادية، بما في ذلك فرص العمل اللائق والأجور العادلة والأجر المتساوي عن العمل المتساوي القيمة، فضلا عن التدريب في ضوء التقدم التكنولوجي والرقمنة؛

٢١ - **تدعو** مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، إلى مواصلة تقديم الدعم وتيسير التمويل ومساعدة البلدان، بناء على طلبها، في تطوير قدراتها

الوطنية على تعزيز إسهام الثقافة في تحقيق التنمية المستدامة، بطرق منها تبادل المعلومات وأفضل الممارسات وجمع البيانات وإجراء البحوث والدراسات واستخدام مؤشرات التقييم المناسبة، وكذلك تنفيذ الاتفاقيات الثقافية الدولية الواجبة التطبيق، مع مراعاة قرارات الجمعية العامة المتخذة في هذا الصدد؛

٢٢ - **تدعو** منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وهيئات الأمم المتحدة المعنية الأخرى إلى أن تواصل، بالتشاور مع البلدان، تقييم إسهام الثقافة في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق تجميع البيانات الكمية، بما في ذلك المؤشرات والإحصاءات، بهدف توفير المعلومات التي تفيد في رسم السياسات الإنمائية وإعداد التقارير ذات الصلة بالموضوع، حسب الاقتضاء، وأن تواصل العمل كمنصة للتبادل بين البلدان بشأن العلاقة بين الثقافة والتنمية المستدامة، بوسائل منها منتديات وزراء الثقافة؛

٢٣ - **تطلب** إلى الأمين العام كفالة أن تواصل أفرقة الأمم المتحدة القطرية زيادة إدماج الثقافة وتعميم مراعاتها في عمليات البرمجة الخاصة بها، ولا سيما أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، بالتشاور مع السلطات الوطنية المعنية، لدى مساعدة البلدان في السعي إلى تحقيق أهدافها الإنمائية؛

٢٤ - **تشجع** جميع البلدان والهيئات الحكومية الدولية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعنية وسائر أصحاب المصلحة ذوي الصلة على أن تراعي على النحو الواجب إسهام الثقافة في تحقيق التنمية المستدامة لدى صياغة السياسات الإنمائية الوطنية والإقليمية والدولية وصكوك التعاون الدولي، وتدعو رئيس الجمعية العامة، في هذا الصدد، استنادا إلى المناقشة التي جرت في المناسبة الرفيعة المستوى السابقة بشأن الثقافة والتنمية المستدامة، إلى أن يستضيف مناسبة رفيعة المستوى مدتها يوم واحد بشأن هذا الموضوع، في حدود الموارد المتاحة، في أثناء دورة الجمعية الخامسة والسبعين، وأن يدعو منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة إلى تقديم دعمها إليه، في حدود الولايات المنوطة بها حاليا؛

٢٥ - **تؤكد من جديد** الالتزام الوارد في صميم خطة عام ٢٠٣٠ بعدم ترك أي أحد خلف الركب والتعهد باتخاذ خطوات أكثر تأثيرا لدعم الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة والبلدان الأشد ضعفا، وللوصول أولا إلى من هم أكثر تأخرا عن الركب؛

٢٦ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والسبعين البند الفرعي المعنون "الثقافة والتنمية المستدامة"، في إطار البند المعنون "العولمة والترابط".